بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب الفضيلة الأخ العلامة القاضي/ عصام عبدالوهاب السماوي
رئيس المحكمة العليا، رئيس لجنة القبول بالمعهد العالي للقضاء
صاحب المعالي الأخ العلامة القاضي د/ غازي شائف الأغبري
وزير العدل ، عضو لجنة القبول بالمعهد العالي للقضاء
فضيلة العلامة الدكتور/ عبدالله بن عبدالله العلفي
النائب العام ، عضو لجنة القبول بالمعهد العالي للقضاء
فضيلة العلامة القاضي د/ يحيى بن يحيى الجرافي
مدير المعهد العالي للقضاء

حياكم الله وأعانكم على أداء مهامكم الجسيمة ووفقكم إلى تحقيق العدل الذي نصبوا إليه جميعاً

اسمحوا لي يا أصحاب الفضيلة أن أوجز لكم في مذكرتي هذه والتي أعتبرها بمثابة تظلم منكم وإليكم- موضوع الولد محمد مطهر محمد الشامي فهذا الولد من منتسبي وزارة العدل العاملين منذ عام ٩٧م وعمل أمين سر سابقاً حالياً رئيس قسم التوثيق بمحكمة غرب تعز ولقد حرص على التحصيل الشرعي والقانوني فالتحق فالتحق للدراسة في الجامعة اليمنية كلية العلوم الشرعية والقانونية وحاز على شهادة الليسانس بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف وحظي بتقدير واحترام أساتذته الأجلاء الذين تخرج على أيديهم وشهدوا له بالنجابة والجد والمثابرة والتفوق وحسن السيرة والسلوك ومن أولئك الأساتذة الكرام الأخ القاضي العلامة الدكتور محمد بن محمد الغنم أمين عام مجلس القضاء حفظه ورعاه.

والحاصل أن هذا الولد عقب تخرجه تقدم للالتحاق بالمعهد العالي لمرتين الأولى ضمن الدفعة الثالثة عشرة والثانية مع الدفعة الرابعة عشر ولم يقبل آنذاك بحجة أنه من خريجي الجامعة الأهلية وإلى أن توليتم وقررتم منصفين قبول المؤهلين في الشريعة والقانون من خريجيها فبادر للمرة الثالثة وتقدم للالتحاق وقدم جميع أوراقه لكنه فوجئ أيضاً بعدم قبوله بحجة تجاوزه الشرط العمر بعام واحد وهذا يعني أن بقية شروط القبول متوفرة لديه.

وإنني لاستميحكم عذراً بأن أتساءل عند مدى تأثير العام الواحد هذا على سنوات العمر ال١ذي سيقضيها القاضي في العمل القضائي ومدى نهوض ذلك الشرط وأثره بالنسبة للشروط الجوهرية الأخرى المتوفرة لدى ولدكم هذا لا سيما إذا علمنا أنه من الكادر المحسوب على وزارة العدل العاملين منذ عدة سنوات ولا يزال وأنه يمارس عملاً قضائياً كرئيس قسم التوثيق ويشهد له رؤساؤه من القضاة بالكفاءة والإخلاص والنزاهة وهو ابن وحفيد لقاضيين ومن أسرة مشهورة بالعلم وخدمة الشريعة وأنه حائز على مؤهل في الشريعة والقانون بامتياز مع مرتبة الشرف فهل من العدل والحال كما ذكر أن يجرم هذا الولد وأمثاله ممن هم في مستواه من العاملين

في الجهاز القضائي من أبناء القضاة بالذات من الالتحاق بالمعهد لمجرد تجاوزهم لعام واحد من العمر المفترض وهل من العدل أن يحرم المرء من حق لا يد له لا بتقصير ولا إهمال طالما الثابت أنه يعد تخرجه تقدم لمرتين ولم يقبل حينها بحجة أنه خريج من جامعة أهلية وها هو في المرة الثالثة يفاجئ بعدم قبوله بحجة أنه قد تجاوز سن القبول بعام.

معالي القضاة الأفضال أرجوكم أن تتصورا مدى الإحباط الذي سيلحق بهذا الولد في المستقبل القريب بسبب هذا الشرط الجائر وذلك عندما يرى زميلاً له يحوز مؤهلاً جامعياً بتقدير أدنى منه وقد أصبح قاضياً – هذا إن لم تكن قاضية حسبما هو منتظر- يعتلي منصة الحكم ويتخذ من هذا الولد كاتباً لديه.

سادتي القضاة إن الأمل معقود عليكم في إعادة النظر في استثناء هذا العام النحس من عمر هذا الولد ومستقبله وأمثاله من العاملين في المحاكم من أبناء القضاة ممن تتوفر فيهم شروط القبول الأساسية التي يتعين توافرها في القاضي.

إليكم يعود الأمر بعد الله سبحانه وتعالى،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

أخوكم عضو الشعبة الجزائية
بمحكمة استئناف م/ حضرموت
القاضي/ مطهر محمد بن محمد الشامي

المرفقات

١. صورة المؤهل الجامعي.
٢. صورة شهادة تقديرية من بعض الدكاترة الأفاضل في الجامعة.
٣. صورة شهادتين من رئيسي محكمتي غرب تعز والمرور.
٤. صورتين لتوجيهين سابقين من وزيري العدل حينها للمعهد بقبوله.

بعد التحية

الموضوع: تقرير موجز عن سير عمل قلم التوثيق
بمحكمة المكلا الابتدائية

في يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٥/٥/٣١م تم النزول من قبل مديرة مكتب التوثيق بمحكمتكم الموقرة لتفقد سير العمل بمكتب قلم التوثيق بمحكمة المكلا الابتدائية حسب الخطة المعدة مسبقاً والتفتيش عن السجلات والتوقيع عليها من قبلنا.
وعند نزولنا كان عدد الموظفين بمكتب قلم التوثيق أربعة موظفين هم:

١) محمد سعد باعطير رئيس القلم
٢) انتصار مبروك بن حمد موثقة
٣) سلوى سليمان بامقنع كاتبة تنازلات + التصرفات الأخرى.
٤) أفراح عوض باعويضان كاتبة وكالات.

وفي النزول تم التفتيش على الملفات فلاحظنا:

أ- أن العمل كان شبه منظم بالنسبة للملفات
ب- عدم التقيد بالتواقيع في بعض السجلات من قبل المختص مثل سجلات زواج + طلاق + وكالات. وعندما سألناهم عن عدم التوقيع على السجلات قالوا لأنه من سابق غير ملتزمين بكتابة التنازلات والتصرفات الأخرى في السجلات مما أدى إلى تراكمها، ولا زالوا في التسجيل.
ت- وجود دولاب واحد فقط مما يجعل الوثائق مرمية في الأرض وفي متناول الأيدي.
ث- عدم وجود مراجع لكل الوثائق، وهذا يجعلها عرضة للحريق ومياه الأمطار والحشرات كالأرضة. وهذا يؤدي إلى ضياع حقوق الناس، لعدم الاهتمام واللامبالاة .

الصعوبات:

١) عدم توفير الكادر الوظيفي الكافي لتنظيم العمل.
٢) عدم النزولات من قبل قلم التوثيق على الأمناء.
٣) عدم توفير الإمكانيات لقلم التوثيق لكي يتسنى لهم النزول.
٤) عدم رفع التقارير لمكتب التوثيق.
٥) عدم رفع كشوفات بالمناطق الشاغرة.
٦) عدم البدء في سجل الفهارس لا من قريب ولا من بعيد.

المقترحات:

١) توفير الكادر الكافي.
٢) توفير الإمكانيات لتنفيذ عمل الأمناء والنزول عليهم وتفقد عملهم.
٣) توفير أشلاف للمراجع وحفظ حقوق الناس من الضياع.
٤) نقترح الجلوس مع رئيس محكمة المكلا وتوجيهه من قبلكم بصرف علاوة لمكتب التوثيق حسب التعميم الوزاري بواقع ٥% من المخصص لهم ليكون العمل على أكمل وجه.

إعداد
العبيدة عبود العليي
مديرة مكتب التوثيق
بمحكمة استئناف م/ حضرموت

التوزيع مع التحية للاخوة:

- الوكيل المساعد لشؤون التوثيق والتسجيل.
- مدير عام التوثيق والتسجيل.